لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة ص.ب 23915 ـ الصفاة الرمز البريدي: 13100 الكويت أو على بريدنا الإلكتروني: syrianaffairs@alanba.com.kw

قانون بتشكيل مجلس للإشراف على مهنة المحاسبة

دمشق ـ أ.ش.أ: أصدر الرئيس السوري بشار الأسد قبل أيام قانونا يقضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق للإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق للارتقاء بمستوى أدائها والتأكيد على مستوى جودة ودقة عمل شركات المهنة ومدققي الحسابات في سورية. وذكر بيان رئاسي سوري ان القانون الجديد لعام 2009 يهدف الى الرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيما للثقة في أنشطة المحاسبة والتدقيق حيث حدد القانون الشروط الواجب توافرها لمنح شهادة المحاسب القانوني والعقوبات بحق أي مخالف لأحكام القانون. ويرأس وزير المالية المجلس المكون من 15 عضوا، مدة عضوية كل منهم سنتان، وهي مرة قابلة للتمديد مرة واحدة، ويجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابه على وجه قانوني مرة كل 3 أشهر أو كلما دعت الحاجة لذلك ويكون النصاب القانوني لاجتماعاته بحضور أكثرية أعضائه على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ويتخذ قراراته بأكثرية أصوات أعضائه.

وزارة الإدارة المحلية تعلن حربها على القمامة وتفرض قريباً "ضريبة المصدر"

النفايات مشكلة بيئية مجتمعية تكلّف الخزينة 21 مليار ليرة

هل تكسب الوزارات المعنية حربها ضد النفايات؟

بروين إبراهيم

تنتج سورية 5 ملايين طن من القمامة المتعددة، وتحتاج إلى 21 مليار ليرة لإزالتها. فدمشق وحدها تنتج 400 طن من النفايات يوميا، يكلف التخلص منها أكثر من مليار ليرة. أما حلب تنتج 650 طنا يوميا، وتصرف أيضا أكثر من مليار على النظافة. وبحسبة بسيطة من وزارة الإدارة المحلية، يكلف المواطن السوري الحكومة ما يقارب الـ 550 ليرة سورية، من أجل النظافة، ولا يتجاوز مجمل ما يدفعه في السنة الـ 190 ليرة سورية.

وبالطبع، أيا كان الرقم الذي يدفعه المواطن السوري، فهو مثار جدل وخلاف مع الحكومة. ومع استمرار الخلاف، يبقى للجهات المعنية توجهات أخرى، فماذا عنها؟ قيمة الاستثمارات التي طرحتها وزارة الإدارة المحلية، باعتبارها المعني الأول بالموضوع في مجال النفايات، بلغت 9 مليارات ليرة سورية و3 مليارات تكاليف التشغيل، وليس هذا فحسب، بل أعلنت الوزارة حربا إلى أجل غير مسمى على النفايات، فعمدت إلى إيجاد ضريبة جديدة ستفرض مستقبلا تحت اسم «ضريبة المصدر» أي ان العبوات الزجاجية على سبيل المثال لن يزج بها في مكبات النفايات، بل ستعود إلى المعامل التي أنتجتها.

مضمون السيناريوهات

السيناريو الأول يتمثل في أسلوب الطمر ضمن مطامر صحية مع الإبقاء على معامل التحويل إلى السماد في دمشق وسلمية واللاذقية. وهي معامل منفذة قبل دراسة المخطط التوجيهي لإدارة النفايات الصلبة، وإنشاء شبكة من محطات النقل، إلا أن هذا الأسلوب لم يقدم الحل لمقترحات حول استعادة المادة الجافة.

ويتضمن السيناريو الثاني أسلوب المعالجة البيولوجية من خلال مجموعة من مراكز المعالجة المتكاملة في المدن الرئيسية، دون الاستفادة من المواد القابلة لإعادة التدوير، حيث يتم طمر هذه المواد ضمن المطامر الصحية، ويتم إنشاء معمل سماد واحد في كل محافظة بالقرب من أكبر مدينة، وإنشاء شبكة من محطات النقل. أما بالنسبة إلى السيناريو الثالث، فيعتمد على أسلوب المعالجة الميكانيكية والمعالجة البيولوجية معا، وطمر المرفوضات، ولكن لم يتم التطرق إلى الجمع المنفصل للنفايات من المصدر أيا كان نوعها. وبالنسبة إلى بقية السيناريوهات، فهي تعتمد على نفس أسلوب السيناريوهات آنفة الذكر، بالإضافة إلى إنشاء محرقة لحرق المرفوضات بدلا من طمرها.

جهة الدفاع الأولى، ممثلة في وزارة البيئة، رحبت بالفكرة، واعتبرت أن الأهمية تكمن في الإدارة الجيدة للنفايات بأنواعها، خاصة النفايات الخطرة، وقالت: «مما لا شك فيه، أن هذه المرحلة جيدة، ونتمنى أن تكون بالشكل الذي نتوقع». واستبشر رئيس هيئة تخطيط الدولة بالسيناريوهات، وأبدى إعجابه بالمنهجية العلمية للتصدي لهذه المشكلة، لكن الخبراء البيئيين أكدوا استحالة أن يطبق أي سيناريو على كل مناطق سورية، وبرروا حجتهم بأن تطبيق السيناريوهات يتطلب كفاءات، وهي غير موجودة. ورغم كل ذلك، طبقت وزارة الإدارة المحلية السيناريو الخامس على مقلب نفايات دير الحجر الخاص بدمشق وريفها، فماذا كانت النتيجة؟

إقرار السيناريو الخامس

فؤاد العك، مدير السلامة البيئية في وزارة الدولة لشؤون البيئة، أشار إلى أن التوجهات اعتمدت المخطط التوجيهي للسيناريو الخامس رسميا، وقال: «تم اختيار السيناريو الخامس لأنه مناسب للإدارات المسؤولة عن البيئة بيئيا واقتصاديا، لأن إنشاء محارق للنفايات في سورية مكلف اقتصاديا، ولا يمكن للجهات المعنية أن تتحمل كل هذا العبء، علما بأن إنشاء محرقة للنفايات يرتبط بكمية النفايات الموجودة، عدا عن ضرورة وجود معالجة للانبعاثات التي ستنتج عن محرقة النفايات، فمن غير المنطقي إنشاء محرقة دون التفكير في وجود معالجة للانبعاثات».

تم اختيار الحل من السيناريو الخامس المبني على أسس عدة، منها تأهيل وإغلاق المكبات العشوائية والاستفادة من المواد القابلة لإعادة تدوير، وتحويل المواد العضوية التي تشكل ما نسبته حوالي 60٪ من إجمالي النفايات في سورية، إلى سماد بمواصفات جيدة، وتقسيم كل محافظة إلى مجموعة قطاعات، بحسب عدد السكان وكمية النفايات والمساحة، بحيث يتضمن كل قطاع مركز معالجة متكاملة ومجموعة محطات نقل مرتبطة به، فضلا عن إنشاء مركز لمعالجة النفايات الخطرة.

يبدو أن المشكلة الاساسية عند كل من وزارة الإدارة المحلية ووزارة البيئة، ليست في وضع الخطط أو السيناريوهات لحل مشكلة النفايات، بل في التكاليف العالية لهذه الخطط، عدا عن نقص الكوادر المؤهلة، وهذا ما أشار إليه د.صادق أبو وطفة، معاون وزير الإدارة المحلية، قائلا: «هناك لجنة مخصصة لدراسة السيناريوهات السبعة، ومدى مناسبتها للمحافظات السورية كافة، وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية لها».

قال وطفة: «أخذنا في السيناريو الخامس ما يلائم البيئة، فتكاليف تنفيذ السيناريو على مدى عشر سنوات 22 مليار ل.س، أي ما يعادل 2,2 مليار ل.س كل عام من الأعوام العشرة، وفي حال نفذت محارق نفايات في سورية، فإن تكاليفها هي 76 مليار ل.س، أي ما يعادل 6,7 مليارات في السنة الواحدة».

دخول القطاع الخاص

بعد كل ما سبق، سارعت وزارة الإدارة المحلية إلى تطبيق تجاربها على مكب دمشق وريفها، فكيف طبق ذلك؟ المهندس موريس حداد، مدير مكب نفايات دمشق الكبرى، قال: «بالنسبة إلى إدارة النفايات الصلبة في دمشق وريف دمشق، يوجد معملان، معمل تابع لمحافظة دمشق، والآخر لريف دمشق، فالأول متطور جدا، وأنشئ في العام 1990 وجاهزيته جيدة وإنتاجه جيد ويحول إلى سماد، وتوسعنا بعدة اتجاهات فيه حيث لم يعد الأمر محصورا بالسماد، وإنما أيضا بموضوع معالجة النفايات الطبية وموضوع الزراعة في المنطقة، وكذلك في موضوع فرم الإطارات وموضوع النفايات الخطرة. وأضاف: «قامت شركة تريفلور الفرنسية في العام 2004 بدراسة كاملة لواقع النفايات في سورية، وأعطت 7 حلول لكافة المناطق، بتصور كامل لكل مرتبة وماذا تحتاج إليه، وهنا وجدنا الحل في السيناريو الخامس الذي يعتمد على الفرز والتحويل إلى سماد، وذلك من خلال إقامة منشأة للسماد وللفرز، بالإضافة إلى المطمر، وهذا ما نسعى إليه، وحاليا قمنا بدراسة لإقامة معمل حسب مخطط تريفلور استطاعته 1000 طن في الوردية الواحدة، كما تم تجهيز الأرض بمساحة 600 دونم، وستطرح للاستثمار للقطاع الخاص بعد إعداد دفتر الشروط اللازم وفق نظام الـ B.O.T». تلك معايير وزارة الإدارة المحلية في القضاء على النفايات، لكن هل كل ما سبق مناسب لكل المدن السورية؟ الخبراء البيئيون ينفون إمكانية تطبيق سيناريو واحد على المناطق كافة، فالمهندس طارق الأحمد، الخبير في شؤون البيئة، قال: «في الحال الطبيعية، لا يوجد حل صحيح لكل مكان جغرافي في سورية، حيث اختار المعنيون الحل من السيناريو الخامس المبني أساسا على إغلاق المكبات العشوائية والاستفادة من المواد القابلة لإعادة تدوير، وتحويل المواد العضوية التي تشكل ما نسبته حوالي 70٪ من إجمالي النفايات في سورية». وأشار الأحمد إلى أن: «السيناريو الخامس لا يمكن أن يناسب محافظة اللاذقية مثلا، فهي بحاجة إلى محارق نفايات، والإدارات المسؤولة عن البيئة في سورية غير قادرة على تنفيذ خطة محارق النفايات، لأن تكاليفها عالية جدا قد تصل إلى المليارات».

بالأرقام

في هذه الاثناء، قدمت الحكومة اليابانية منحة أولى كانت في سنة 1997، واستفادت منها محافظتا دمشق وحلب، والآليات المقدمة هي 137 ضاغطة، وقيمة المنحة 8 ملايين يورو. أما بالنسبة إلى المنحة الثانية، فكانت بين العامين 2007و2008، واستفادت منها محافظتا حمص واللاذقية، والآليات المقدمة 98 ضاغطة بقيمة 5,3 ملايين يورو، وهناك منحة ستقدم في العام 2011 لكل من إدلب وريف دمشق والسويداء وحماة، والآليات المقدمة ستكون 63 ضاغطة، بقيمة 5,3 ملايين يورو. عدد سكان القطر في العام 2015 هو 23 مليون نسمة، وعدد الآليات التي تم تأمينها خلال الفترة 2006 و2009 (501) ضاغطة، والآليات المطلوب تأمينها خلال الفترة 2010 و2015 (1079) ضاغطة، و(242) كانسة، والتكاليف التقديرية للآليات المطلوبة (5,420,000,000 ل.س)، أي بقيمة (85,000,000 يورو) سيتحمل القطاع الخاص نسبة 30٪ من التكاليف الإجمالية، و70٪ ستتحملها البلديات.

رسائل | المحافظات

238 مليون ليرة مشروعات تجميلية في حماة

أنجز مجلس مدينة حماة خلال العام الحالي مشروعات تجميلية في مختلف أنحاء المدينة بقيمة 238 مليون ليرة سورية. وأوضح م.مختار حوراني رئيس مجلس المدينة لـ «سانا» أن العمل جار حاليا لاستبدال الأرصفة القديمة في شارع ابراهيم هنانو بقيمة 15 مليون ليرة، بالإضافة لتخديم أبنية الزكزاك في حي غرب المشتل عبر إنشاء أرصفة كاملة وإنارة موقع الحي وتعبيد شوارعه وتخديمه بالمصارف المطرية اللازمة بكلفة تصل إلى 23 مليون ليرة. وأشار إلى أنه يجري تأسيس شبكة الطرق وأطاريف الأرصفة في منطقة توسع المنطقة الصناعية بعد أن تم الانتهاء من أعمال البنية التحتية بالإضافة إلى تنفيذ بلاط وأطاريف جديدة في أحياء الجراجمة والقصور ومناطق أخرى.

الحسكة تنجز 300 مخطط تنظيمي

أنجز قسم التخطيط العمراني في الحسكة 300 مخطط تنظيمي في المحافظة حيث يتم دراسة مساحة المخططات التنظيمية في المحافظة بما فيها خطة 2009 لدراسة المخططات التنظيمية العمرانية والتوجيهية. ويواصل القسم عمله بالحد من انتشار السكن العشوائي ومتابعة القوانين والمراسيم الخاصة بالبناء ضمن المخطط التنظيمي للبلديات.

وقال م.جان يعقوب رئيس قسم التخطيط العمراني والطبوغرافيا في مديرية الخدمات الفنية بالحسكة لـ «سانا»: ان سبب انتشار السكن العشوائي في المحافظة هو نظام المالكيات اي التملك على الشيوع إضافة الى عدم فهم القوانين والمراسيم في الدوائر القانونية وعدم تأمين التمويل الكافي لإجراء عمليات الاستملاك وفق القانون 20 والقانون 26 وتعديلاتهما الى جانب عدم وجود ملاك للقسم الفني في البلديات لمتابعة الرخص ومراقبة الأبنية ونتيجة لسوء إجراء عمليات الإحصاء.

19 ليرة سعر كيلو بذار القمح وتوزيع 667 طنا في طرطوس

وزع فرع إكثار البذار في طرطوس نحو 667 طنا من بذار القمح من نوع شام 6 وشام 8 ودوما 1 منذ بداية نوفمبر الماضي على المزارعين للموسم الشتوي وبسعر بيع تشجيعي 19 ليرة سورية للكيلوغرام الواحد.

وذكر م.حيان عبدالله مدير الفرع، بحسب «سانا»، ان عمليات توزيع القمح مازالت مستمرة حتى نهاية فترة التمويل من قبل المصارف الزراعية المحددة حتى منتصف الشهر الاول من العام المقبل.

إلغاء الرسوم على الأردنيين المغادرين لسورية

وافقت الحكومة السورية قبل أيام على اقتراحات وزارة المالية القاضية بإلغاء الرسوم على الأشخاص الأردنيين المغادرين عبر الحدود السورية إلى الأردن والمفروضة أيضا على السيارات السياحية الأردنية، بالاضافة إلى إلغاء رسم الفحص على السيارات الشاحنة الأردنية بجميع أنواعها اعتبارا من أول يناير المقبل.

وجاءت هذه القرارات تنفيذا لمذكرة التفاهم التي وقعها الجانبان خلال اجتماعات اللجنة العليا السورية ـ الأردنية المشتركة التي عقدت في دمشق في شهر أكتوبر الماضي.

وكان وزيرا المالية في البلدين قد وقعا مذكرة تفاهم في عمان أواخر شهر نوفمبر الماضي لتقديم التسهيلات الممكنة في مجال التجارة والنقل وحركة المسافرين من البلدين والموانئ لديهما عقب الاجتماع الموسع للجنة الوزارية المشتركة على مدار يومين ضمت وزراء المالية والنقل والصناعة والتجارة والصحة.

ونصت المذكرة على إلغاء ضريبة المغادرة برا المستوفاة على مواطني البلدين والرسوم المفروضة على المركبات الخصوصية والعمومية والشاحنات والحافلات عند مغادرتهم الأراضي الأردنية والسورية عبر الحدود المشتركة.

وحدد الجانبان الأول من العام المقبل موعدا لبدء تنفيذ نصوص المذكرة، وعقب انتهاء الإجراءات القانونية اللازمة لدخولها حيز التنفيذ.

كما تنص مذكرة التفاهم على معاملة الشاحنات الأردنية من حيث عدم خضوعها للدور في المرافئ السورية مثل معاملة شركات شاحنات النقل المرخصة حسب قوانين الاستثمار في سورية، بالاضافة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات على أساس المعاملة بالمثل خصوصا ما يتعلق بالسماح للشاحنات الأردنية والسورية الفارغة أو المحملة بالبضائع في رحلة العودة بالخروج من البلدين دون الحاجة للحصول على تصريح.

وتم بموجب المذكرة إعفاء المواطنين والمركبات الخصوصية والعمومية والحافلات بأنواعها من ضريبة المغادرة ورسم دعم الديزل على أن تخضع الشاحنات للاتفاق الذي وقعه البلدان عام 2005 حول الرسوم (البدلات).

واتفق الجانبان على تخفيض نسبة 25٪ من رسوم الترانزيت على الشاحنات الأردنية والسورية اعتبارا من الأول من العام المقبل كما تم الاتفاق على عمل دراسة مشتركة لنقل الركاب بين البلدين من قبل الجهات المختصة للوصول إلى آلية أفضل لإزالة القيود الحالية خلال شهر من تاريخ توقيع المذكرة.

مركز البحوث في جامعة البعث يحضّر لدراسات حول إنفلونزا الخنازير

ينفذ عدد من طلبة جامعة البعث في حمص حاليا تحاليل وأبحاثا مخبرية مهمة في مركز البحوث والتقنيات الحيوية بالجامعة حول جملة من المواضيع منها استخدام زراعة الأنسجة وهجن الذرة الصفراء واستجابتها لزراعة نسيجية مخبرية واستخدام المؤشرات الجزئية للكشف عن بعض الفيروسات الممرضة في بعض الحيوانات.

ونقلت «سانا» عن د.محمود شباك مدير المركز إن الأبحاث العلمية والتقنية المخبرية التي يجريها الطلاب هدفها التوصل إلى أبحاث علمية تخدم الإنسان والحيوان والنبات وتسهم في تحقيق قيمة غذائية وإنتاجية كبيرة في مجال الأبحاث الزراعية. واشار إلى أن المركز استقبل منذ بداية العام وحتى الآن 25 طالبا وطالبة أجروا بحوثا وتحاليل مخبرية في مجالات الطب البيطري والزراعة والعلوم الصحية والصيدلة والطب البشري، وان المركز يقوم حاليا بتشكيل مجموعة بحثية مؤلفة من باحثين من كلية الطب البيطري ومركز التقانة الحيوية للإقلاع ببعض البحوث العلمية المتعلقة بمرض انفلونزا الخنازير.

ودعا د.شباك إلى الإسراع في إحداث وافتتاح المركز بشكل رسمي وإصدار لوائحه الداخلية الخاصة به ليصبح مستقلا كبقية المراكز والكليات في الجامعة وليمارس نشاطه العلمي والحيوي الذي يحقق الخدمة الانسانية للطلبة والمجتمع لاسيما أن اعداد طلبة الجامعة في تزايد مستمر وهم بحاجة لمثل هذا المركز لإجراء بحوثهم الدراسية والعملية. واوضح الطالب ماهر أرناؤوط من كلية الطب البيطري أنه يجري بحثا حول الأمراض الفيروسية التي تصيب الدواجن والتي تلحق خسائر كبيرة في مجال الدواجن لافتا إلى أهمية هذا البحث للتوصل إلى المرض وسبل الوقاية منه لتحسين وتطوير صناعة الدواجن في سورية. وأشار إلى أهمية الأجهزة التقنية والعلمية المتطورة الآمنة التي يحتوي عليها المركز والتي تحقق فائدة كبيرة للطلبة الباحثين لاسيما أن مجال بحثه يشغل حاليا حيزا كبيرا في مخابر دول أوروبا وأميركا.

يذكر أن المركز افتتح في الجامعة عام 2002 ويضم حاليا نحو 37 جهازا تقنيا وعلميا متطورا بكلفة تقديرية تبلغ 15 مليون ليرة، ويجري طلبة الدكتوراه والماجستير أبحاثهم فيه كما أنه المركز البحثي الوحيد في سورية ويشكل وحدة بحثية متخصصة تابعة لرئاسة الجامعة قانونيا وماليا وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للتقانة الحيوية في دمشق.

جامعة البعث

كونوا معنا

الأجيال العربية عام 2025

مستقبل قاتم، كل مؤشراته تنبئ بأن الأسوأ هو ما ينتظر الأجيال العربية القادمة، وما نشهده حاليا من أزمات اقتصادية وغذائية، تنفجر كمتوالية عددية، ليس إلا نتيجة طبيعية لسيطرة التخطيط المركزي، الذي تم بموجبه استبعاد القطاع الخاص لعقود طويلة من عملية التنمية الشاملة، وحصر نشاطه في صناعات خفيفة وخدمات وسيطة.

العالم العربي مقدم بخطى حثيثة نحو انكشافه ككيانات هشة، تنهش جحافل الشبان العاطلين عن العمل. هؤلاء القادمون من الأرياف وأطراف عواصمه ومدنه الكبرى، لتشكل عبر سنوات من الإهمال، أحزمة من السكن العشوائي، الذي يفتقر لأبسط مقومات الحياة، التي يسودها البؤس والمرض والجهل والتسرب التعليمي، والزج بأطفال في سوق العمل، وانتعاش اقتصادات الظل الطفيلية التي ليس أقلها التهريب، الذي يعتبره الاقتصاديون أهم وأخطر عوائق التنمية المستدامة.

يرسم التقرير الصادر عن منظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية، لوحة قاتمة لمستقبل الأجيال العربية التي ستدخل معترك الحياة عام 2025، فيبشرها بأن عددهم سيكون حينذاك 500 مليون نسمة، ثلثيهم من الشباب، بحكم استمرار العالم العربي في تسجيل أعلى معدلات الخصوبة في العالم، 2,4٪ في مقابل 1,0٪ في أوروبا، وفي ظل موارد زراعية ومائية وبنى تحتية متراجعة بدلا من أن تتطور وتتماشى مع معدلات النمو السكاني.

تشير دراسة اقتصادية صادرة عن الأمم المتحدة عام 1956 إلى أن حصة الفرد في سورية من المياه العذبة كانت 3384 مترا مكعبا في السنة، وهي قريبة من المعدل العالمي المقبول آنذاك، قياسا لمصادر المياه المتوافرة، وعدد السكان الذي لم يكن يزيد على 4 ملايين نسمة.

فإذا علمنا أن حصة الفرد السوري حاليا من المياه العذبة لاتزيد على 610 أمتار مكعبة في السنة، لتبين لنا على الفور منعكسات هذه المتغيرات على مجمل الواقع الصحي والنظافي والغذائي والبيئي، ولتبين لنا حجم الكارثة التي ستعيشها، ليس فقط سورية، بل جميع الدول العربية، وإن بنسب متفاوتة، عندما تنخفض تلك النسبة إلى أقل من 100 متر مكعب من المياه العذبة للفرد في السنة، بما يترتب على ذلك من نقص ذريع في المواد الغذائية لملايين من البشر يتزايدون كل عام، في مقابل تراجع في الإنتاج الزراعي العربي والعالمي.

لم يغفل التقرير حجم الاموال العربية المستثمرة في الخارج، والتي تقدر بـ 4,2 تريليونات دولار. أي ما يعادل مجمل الناتج القومي لأغنى دولتين في أوروبا للعام الماضي، ألمانيا وفرنسا. فلو توجهت نصف هذه الأموال إلى الاستثمار في البلدان العربية لما بقي عاطل عن العمل، ولدارت عجلة التنمية بشكل مذهل، وتحولت المنطقة العربية إلى فردوس اقتصادي، لا يقل تحضرا عن الجار الأوروبي.

الصورة التي نقلها تقرير منظمة العمل العربية، المؤلف من 570 صفحة سوداوية ومحزنة عن وطن عربي لم يحسن طيلة العقود الماضية إدارة موارده الطبيعية والبشرية. وهي ستكون أسوأ مما ورد في التقرير إذا تلقته الحكومات العربية في الايام القادمة، وتعاملت معه كوثيقة للحفظ في خزائنها، دون أن تتداعى إلى اجتماع على مستوى الخبراء، لمعالجة ما يمكن معالجته منذ الآن، قبل أن تستذكر الأجيال العربية القادمة، قول المعري: هذا ما جناه أبي علي وما جنيت على احد.

هدى العبود